موقف نواب مديرية الجيزة من قضايا التعليم

في الفترة من عام "١٩٢٤– ١٩٣٦م"

الباحث/ محمود أحمد فؤاد أحمد

الملخص:

في عام ١٩٢٤م تكون البرلمان المصري بغرفتيه، الشيوخ والنواب؛ لذلك يعتبر هذا العام هو بداية الحياة النيابية الحقيقية في مصر.

وفي بداية الحياة النيابية استعرضت الحكومة الموقف التعليمي أمام مجلس النواب، ووصلت نسبة من يجيدون القراءة والكتابة أقل من ٦٪، مما يعكس سوء الحالة التعليمية المصري ابتداء من عام ١٩٢٤م.

وقد نص الدستور المصري لعام ١٩٢٣م على أن يكون التعليم الأولي إلزامي ومجاني لكافة المصريين، وبدأ النضال البرلماني لنواب مديرية الجيزة لزيادة عدد المدارس الإلزامية وكذلك زيادة عدد المتعلمين وقد طالبوا بإلغاء مجلس المعارف الأعلى الذي كان يُدار بواسطة مستشارين انجليز. كما طالبوا بزيادة المخصصات المالية لوزارة المعارف لبناء أكبر قدر من المدارس الإلزامية.

وطالبوا بزيادة الإعانات المالية التي كانت تُدفع للطلبة المتفوقين، كما طالبوا بعدم الاعتماد على المدرسين الأجانب إلا لتدريس مادتي الإنجليزي والفرنساوي.

وطالبوا بزيادة البعثات الخارجية حتى يمكن تكوين كوادر مؤهلة تأهيلاً عالياً في كافة التخصصات المختلفة.

Abstract

In ١٩٢٤, the Egyptian Parliament was formed with its two chambers, the sheikhs and the representatives; Therefore, this year is considered the beginning of real parliamentary life in Egypt.

At the beginning of parliamentary life, the government reviewed the educational situation before the House of Representatives, and the percentage of those who could read and write was less than ٦٪, which reflects the poor Egyptian educational situation starting in ١٩٢٤.

The Egyptian Constitution of ١٩٢٣ stipulated that primary education would be compulsory and free for all Egyptians, and the parliamentary struggle of the representatives of the Giza Directorate began to increase the number of compulsory schools as well as increase the number of educated people. They demanded the abolition of the Higher Education Council, which was managed by English advisers. They also called for increasing the financial allocations to the Ministry of Education to build as many compulsory schools as possible.

They demanded an increase in the financial subsidies that were paid to outstanding students, and they also demanded not to rely on foreign teachers except for teaching English subjects And the French.

They demanded an increase in foreign missions so that highly qualified cadres in all different disciplines can be trained.

المقدمة

مثَّل التعليم وقضاياه اهتمامًا كبيرًا عند نواب مديرية الجيزة، فقد كانوا يدركون أهمية التعليم لنهضة الأمة المصرية ورقيها، كما كانوا يدركون أن التعليم هو السفينة الآمنة التي ستصل بها الأمة المصرية إلى بر التحضر والازدهار.

وقد نص دستور ١٩٢٣ في المادة (١٩) على أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني في المكاتب العامة.

في خطاب العرش الذي ألقاه سعد زغلول باشا رئيس الوزراء في افتتاح الدورة البرلمانية الأولى لعام ١٩٢٤ أكد على الآتي: "يجب علينا جميعًا نشر التعليم بنوعيه الأولي والراقي"(١).

وتقدم النائب عبد الرحمن عزام باقتراح أثناء اختيار لجنة المعارف بالمجلس يتضمن تغيير اسم لجنة المعارف بالمجلس ليكون اسمها لجنة المعارف والمعاهد الدينية، وقد برهن على رأيه بأنه يوجد في مصر عشرات الآلاف من الطلبة ينتسبون إلى المعاهد الدينية المنتشرة في ربوع القطر كله؛ فيجب علينا الاهتمام بهذه المعاهد ومراجعة مناهجها وأنظمة تعليمها، وإذا غيرنا اسم لجنة المجلس الآن وأوكلنا إليها اختصاص النظر إلى هذه المعاهد ومتابعتها؛ فسوف نقوم بالتطوير المنشود لهذه المعاهد، كما يمكننا استثمار انتشار هذه المعاهد في كافة ربوع مصر لنشر التعليم الأولي، وبذلك نكون قد عملنا على نشر التعليم الأولى في ربوع القطر كله، وطرح الاقتراح للتصويت إلا أن المجلس رفض هذا الاقتراح(٢).

وأصدرت لجنة المعارف بمجلس النواب إحصاءً عن عدد ما يعرفون القراءة والكتابة في مصر وكان الإحصاء وصل إلى ٥,٦٥ في المائة هم الذين يعرفون القراءة والكتابة، أي أقل من (٦) في المائة من إجمالي تعداد السكان(٣).

ويرى الباحث أن هذه النسبة نسبة صادمة وتدل على التدني الشديد الذي شهدته مصر في مجال التعليم ونشره بسبب الاحتلال الإنجليزي لمصر.

ومن أهم القرارات التي اتخذها مجلس النواب في مجال التعليم هو إلغاء مجلس المعارف الأعلى، وجاء ذلك بعد مناقشات مطولة بمجلس النواب، حيث اعتبر النواب أن هذا المجلس المسمى بمجلس المعارف الأعلى هو المسئول عن تردي الحالة التعليمية في مصر واقترحت لجنة المعارف إلغاءه.

وقد أثنى النائب عبد الرحمن عزام على هذا الاقتراح وأوضح أن للمجلس كل الحق في إلغاء هذا الكيان البغيض على اعتبار أن الدستور خول مجلس النواب في وضع كافة القوانين الخاصة بالتعليم؛ فيعتبر مجلس النواب هو الهيئة العليا للتشريع في مجال التعليم.

وإنني أؤكد أن هذا المجلس السيئ معين بموجب مراسيم صدرت قبل صدور الدستور، وأن لجنة الحقانية أيدت أن هذه المراسيم ليس لها أي صلاحية في ظل وجود الدستور. ومن هنا فلا داعي مطلقًا لوجود هذا المجلس المسمى الأعلى للمعارف. ويجب أن نعلم جميعًا أن هذا المجلس أغلب أعضاءه من الأجانب وأن مستشار وزير المعارف أجنبي ومعين ضمن هذا المجلس، مما يؤكد أن الأجانب يهيمنون على شؤون التعليم في مصر. كما أن هذا المجلس لم يبادر مطلقًا في نشر التعليم في مصر بل تخاذل خذلانًا كبيرًا في هذا الاتجاه، مما أوصلنا إلى هذا الحال المتدني من مستوى التعليم ونشره، ويجب أن نعلم أن نسبة (٦) في المئة للذين يعرفون القراءة والكتابة في مصر هي نسبة لا تتناسب مع طموحات الشعب في تكوين أمة متمدينة حديثة.

وبالفعل تم عرض مقترح لجنة المعارف بإلغاء مجلس المعارف الأعلى فوافق عليه المجلس بالإجماع(٤).

وأثناء مناقشة ميزانية وزارة المعارف لعام ١٩٢٤ طلبت لجنة المعارف زيادة اعتماد وزارة المعارف المالي بمبلغ (١٠٠) ألف جنيه إضافية لنشر التعليم الأولي في مصر.

إلا أن النائب أحمد المليحي اقترح زيادة هذا المبلغ المقترح إلى (٢٠٠) ألف جنيه على أن يعوض هذا المبلغ من زيادة الإيرادات القادمة من زيادة المصروفات المدرسية على أن يتم صرف

هذا المبلغ لبناء (٢٠٠) مدرسة أولية على الأقل لنشر التعليم الأولي. كما أن الوزارة أكدت أن لديها العدد الكافي من المدرسين لتشغيل هذا العدد من المدارس، وحتى نستطيع أن ننفذ ما جاء في الدستور في المادة (١٩) التي ألزمت أن يكون التعليم الأولي لكافة المصريين.

وبعد عدة مناقشات وافق المجلس على أن يكون مبلغ الزيادة (١٠٠) ألف جنيه لبناء (١١٠) مدرسة أولية[٥].

واستنكر النائب إبراهيم الهلباوي وضع التعليم في مصر حيث قال: "إن انتشار الأمية في مصر حتى وصلت إلى أكثر من ٩٠٪ من السكان يعتبر من الأمور المغزية والمؤسفة التي لا تتفق مع كرامة الأمم المتمدينة، وإنني أتساءل كيف لم نتخلص من الأمية حتى الآن؟ ! لقد صدر الدستور في عام ١٩٢٣ وتقرر فيه تعميم التعليم الإلزامي ونحن الآن في عام ١٩٢٦ ولم يحدث تغير كبير في هذا الاتجاه، وأنني أرجو من وزارة المعارف سرعة وضع قانون تنظيم التعليم على أن يشمل جميع مراحل التعليم (أولى – ثانوي – عالي) [٦].

وأثناء مناقشة ميزانية وزارة المعارف لعام ١٩٢٦-١٩٢٧ اقترح أحد النواب بإغلاق مدرسة الدوبارة على اعتبار أنها تأخذ من ميزانية الدولة مبلغ (١٠٢٠٨) جنيهاً سنويًا وعدد الطالبات فيها (٩٠) طالبة فقط وعدد المعلمات (١٢) معلمة، ورغم هذا المبلغ المأخوذ من الحكومة إلا أن المدرسة تقوم بتحصيل مبلغ (٨٠) جنيهاً من كل طالبة تريد الالتحاق بالقسم الداخلي و(٤٠) جنيهاً من كل طالبة تريد الالتحاق بالقسم الخارجي، وبهذا فإن هذه المدرسة تعتبر للأغنياء فقط. وعلى الرغم من ذلك فإنها تحمل الميزانية هذا المبلغ الكبير فكيف هذا؟

إلا أن النائب إبراهيم الهلباوي عارض هذا الاقتراح بشدة وأوضح أن هذه المدرسة بابها مفتوح لكل من يريد الالتحاق بها، وليست مقتصرة على فئة محددة. كما أن هناك مدارس مشابهة مخصصة للبنين تأخذ أكثر من هذا المبلغ من ميزانية الدولة، فلماذا نسمح لمدارس البنين ولا نسمح بمدارس البنات؟

وعلينا أن نعلم أن الأغنياء اعتادوا على إرسال بناتهم إلى مدارس "الميردي ديو"(*)؛ لذلك فإن وزارة المعارف بإنشائها لمثل هذه المدرسة جعلت للبنات الأثرياء المصريات مدرسة تشرف

عليها الوزارة إشرافًا تامًا وتتأكد أنها تعلم الآداب المصرية والديانة الإسلامية الصحيحة، وبذلك يكون أهالي هؤلاء البنات مطمئنين على بناتهم داخل هذه المدرسة. كما أنها تعطي نفس المستوى العلمي لمدارس "الميردي ديو".

وتم عرض اقتراح غلق المدرسة على المجلس ولم يتم الموافقة عليه(٧).

وتقدمت وزارة المعارف بمشروع قانون تنظيم مدرسة القضاء الشرعي، وكانت الفقرة رابعًا من المادة العاشرة لمشروع القانون محل اعتراض من بعض النواب والتي كانت تنص على الآتي: "يقرر مجلس إدارة مدرسة القضاء الشرعي ما ينبغي صرفه للطلبة من مكافآت". وكانت وجهة نظر هذه الاعتراضات على أن الطلبة يدخلون هذه المدرسة مجانًا، ثم بموجب هذه الفقرة فإنهم سوف يأخذون مكافآت رغم أنهم يلتحقون بالمدرسة بدون مصاريف.

إلا أن النائب عبد الرحمن عزام طالب بعدم إلغاء هذه الفقرة، وقال شارحاً: "لأننا إذا نظرنا بعين الرأفة إلى الباحثين عن العلم يتوجب علينا أن نفعل ما بوسعنا حتى نشجع هؤلاء على تلقي العلم؛ لذلك فإن نظام المكافآت هو خير تشجيع على ذلك. كما أن هذا النظام يساعد على بث روح المنافسة الشريفة بين الطلبة مما يدفعهم إلى التفوق. كما أن هذا النظام لابد من إتباعه في كافة المدارس سواء كانت مجانية أو بمصاريف.

وتم عرض هذه الفقرة للتصويت فوافق المجلس عليها كما هي واردة في مشروع القانون(٨).

وهنا يرى الباحث أن نواب مديرية الجيزة كانوا دائمًا مهتمين بالتشجيع على التعليم والسعي وراء حقوق المهمشين في التعليم.

وأثناء مناقشة ميزانية وزارة المعارف العمومية لعام ١٩٢٧-١٩٢٨ في مجلس النواب وأثناء النظر في الباب الأول الخاص بالوظائف الدائمة والمؤقتة اقترحت لجنة المالية أن لا تكون درجات المراقبين ومؤهلاتهم أرقى وأعلى من درجات ومؤهلات نظار المدارس الثانوية، وذلك بهدف انتظام الهرم الوظيفي لأن نظار المدارس الثانوية بمثابة رؤساء للمراقبين في وظائفهم. إلا أن النائب حسن صبري تحدث في هذه النقطة وأوضح أنه أصبح الآن يوجد في كل فرع من فروع التعليم مراقب، فهناك مراقب للتعليم الأولي ومراقب للتعليم الابتدائي، ومراقب للتعليم الثانوي ورابع للتعليم العالي،

وخامس لتعليم البنات؛ فيجب أن لا نحدد المؤهلات العليا للنظار فقط، بل علينا أن نجعل كافة الوظائف بالوزارة من المؤهلات العليا قدر المستطاع؛ فيمكن أن يكون الناظر معه مؤهلات عليا والمراقب أيضًا معه مؤهلات عليا وعلينا أن نزيد من حاملي المؤهلات العليا لجعلهم في كافة مناصب الوزارة ابتداء من المدرس وانتهاءً بالناظر؛ لذلك فلا داعي لتحديد وظائف معينة بمؤهلات معينة، وإنني أرى أن هذا الإجراء سوف يكون في صالح العملية التعليمية. فلا يجب أن يكون الهرم الوظيفي مبنياً على أساس المؤهلات بل يجب أن يبنى على أساس خبرة العمل ومدة بقاء المدرس بالوزارة على اعتبار أنهم جميعًا سوف يتساوون في مؤهلاتهم العليا.

وتم التصويت على مقترح النائب حسن صبري فوافق عليه المجلس على أن يخاطب به المجلس وزارة المعارف العمومية لاتخاذ اللازم(٩).

وأثناء مناقشة ميزانية وزارة المعارف لعام ١٩٢٧-١٩٢٨ قسم البعثات العلمية كان هناك اقتراح من أحد النواب بأن تغيّر وزارة المعارف من سياستها في نظام البعثات على أن يكون النظام الجديد هو أن تنشر الوزارة وتعلن عن التخصصات المطلوبة للبعثات، ثم يتقدم إليها الطلبة ويقومون بالدراسة في الخارج على نفقتهم الخاصة بشرط أن يجدوا وظيفة خالية لهم بعد انتهاء بعثتهم، وبذلك توفر على الميزانية الكثير والكثير.

إلا أن النائب عبد الرحمن عزام عارض بشدة هذا الاقتراح وقال إن هذه السياسة سوف تفتح المجال لكي تكون الوظائف الحكومية المهمة مخصصة للأغنياء فقط القادرين على الدراسة في الخارج على حسابهم، أما الطلبة الذين لا يستطيعون تحمل عبء الدراسة في الخارج فسيحرمون من هذه الوظائف، وهذا مالا نقبله أبدًا لأننا لابد وأن نساوي بين الأغنياء والفقراء في التعليم والتأهيل والتوظيف الحكومي على حد سواء.

وتم عرض اقتراح تغير سياسة البعثات على المجلس، فلم يوافق عليه المجلس. وبذلك كان اعتراض النائب عبد الرحمن عزام في محله(١٠).

وتقدمت الحكومة بالفعل بمشروع قانون تنظيم التعليم في مايو ١٩٢٧ "استجابة لطلب النائب إبراهيم الهلباوي في جلسة ٣١ يونيه ١٩٢٦، كما سبق عرضه" وعند مناقشته في مجلس

النواب اقترح النائب عبد الرحمن عزام بتعديل المادة الرابعة والتي كانت تنص على الآتي: "في حالة رسوب الطالب في مادة، فعليه أن يعيد كافة المواد اللي امتحن فيها في توقيت الدور الثاني للامتحان".

واقترح النائب تعديل المادة لتكون "في حالة رسوب الطالب في مادة أو مادتين، فعليه أن يعيد امتحانهم في الدور الثاني للامتحان". وقد برر النائب وجهة نظره في أن امتحان الطالب في جميع المواد في الدور الثاني في زمن قدره (٣) شهور لن يمكنه من التحصل على نفس الدرجات التي قد أخذها في جميع المواد التي امتحنها في الدور الأول في زمن قدره (٧) شهور. وقد طُرح اقتراح النائب عبد الرحمن عزام للتصويت ووافق عليه المجلس بالأغلبية. وبذلك تغير منطوق المادة كما اقترحها السيد النائب.

وفي نفس الجلسة وعند مناقشة المادة ١٣ من القانون التي كانت تنص على الآتي "إذا رسب الطالب في سنة الانتقال من الابتدائي إلى الثانوي في مادة فعلية أن يعيد الامتحان في كافة المواد في السنة الدراسية التالية" واقترح النائب عبد الرحمن عزام بتعديل المادة بجعلها كالآتي "إذا رسب الطالب في سنة الانتقال من الابتدائي إلى الثانوي في مادة أو مادتين فعليه أن يعيد الامتحان في المواد التي رسب فيها فقط".

إلا أن النائب إبراهيم الهلباوي أكد أنه في أعوام الانتقال من مرحلة تعليمية إلى مرحلة تعليمية أخرى فإن الطالب عليه أن ينجح في كافة المواد التي أخذها في المدة المحددة للدراسة حتى نضمن أن يكون الطالب كفواً للمرحلة التعليمية الجديدة لذلك فإنني أرى أن الصيغة التي وضعتها الحكومة صيغة مناسبة وطرحت صيغة المادة كما جاءت من مقترح مشروع الحكومة وتمت الموافقة عليها بالأغلبية(١١).

وفي خطاب العرش الذي ألقاه عبد الخالق ثروت في افتتاح دور الانعقاد الثالث للهيئة النيابية الثالثة لمجلس النواب ودور الانعقاد الخامس لمجلس الشيوخ عام ١٩٢٧ قال ما نصه "وأنهت الحكومة كثيراً من القوانين المتعلقة بتنظيم التعليم وقدمتها للبرلمان للنظر فيها أثناء هذه الدورة. كما أننا بدأنا بتنفيذ مشروعات بناء الكليات داخل الجامعة، ويجب أن نعلم أن كلية الطب احتفلت هذا العام بعيدها المئوي"(١٢).

وقد وجه الشيخ سعد مكرم سؤالاً إلى وزير المعارف العمومية عن سبب عدم إقبال الطلبة لدراسة الطب البيطري. وكان نص السؤال الآتي "مدرسة الطب البيطري أنشأت عام ١٩٠١ وفي عام ١٩١٩ أنشأت وزارة الزراعة مستشفى للطب البيطري وأُلحقت المستشفى بالمدرسة، وفي عام ١٩٢٣ فصلت المستشفى عن المدرسة وسُلمت إلى وزارة الزراعة وتسلمت وزارة المعارف المدرسة فأصبحت هذه المدرسة بلا أماكن للتدريب العملي للطلبة، كما لا يوجد بها أدوات لازمة للتعليم والتدريب وإنني أرى أن فصل المستشفى البيطري عن المدرسة البيطرية هو السبب الرئيس لعزوف الطلبة عن الالتحاق بمدرسة الطب البيطري؛ ولذلك فإنني أطالب بعودة المستشفى والمدرسة إلى وزارة المعارف".

ورد وزير المعارف بأن هذا الاقتراح سليم وسوف ننسق مع وزارة الزراعة في هذا الموضوع حتى تعود المستشفى ضمن أجنحة المدرسة لاستخدامها كمجال للتطبيق العملي وتدريب الطلاب(١٣).

وفي مجلس الشيوخ بدأت مناقشة قانون وارد من مجلس النواب خاص بتنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية وكانت المادة السابعة تنص على أن "لوزير المعارف العمومية أن يقبل في كل عام بالمجان أو بنصف مصروف عدد من التلاميذ بالمدارس الثانوية لا يزيد عن (٤) في المئة من مجموع التلاميذ المستجدين. وطالب الشيخ حافظ عابدين أن تزيد هذه النسبة إلى (٦) في المئة بدلاً من (٤) في المئة وتم عرض الاقتراح على المجلس، إلا أن المجلس رفض الاقتراح واستمرت (٤) في المئة كما هي"(١٤).

وفي خطاب العرش الذي ألقاه مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء عام ١٩٣٠ أكد أن الحكومة ستعمل على تمكين الإلزام في التعليم الأولي طبقًا للدستور(١٥).

وعند مناقشة ميزانية وزارة المعارف لعام ١٩٣٠-١٩٣١ لفت النائب عبد الرحمن عزام نظر وزير المعارف بأن عدد الوظائف الإدارية في ديوان الوزارة أكبر من عدد المدرسين الذين يقومون بالعملية التعليمية، وهذا لا يتناسب مع أسلوب الإدارة الحديثة، ولا يخدم العملية التعليمية؛ فيجب علينا أن نعمل جاهدين إلى زيادة عدد المدرسين وتدريبهم وأن يكون عددهم على الأقل أكبر من عدد الموظفين والإداريين. كما إنني أحب أن أذكر السيد الوزير أن نسبة

الإناث التي تعرف القراءة والكتابة طبقًا لإحصاء وتعداد عام ١٩٢٧ هو (٤٠) في الألف ونسبة الذكور التي تعرف القراءة والكتابة هو (١٩٧) في الألف وهذه النسب لا ترضي أحدًا ولا تلبي مطالب الدستور الذي ألزمنا جميعًا بالتعليم الإلزامي لكافة أبناء هذا الشعب العريق"[١٦].

وقد جاء في خطاب العرش الذي ألقاه إسماعيل صدقي رئيس الوزراء عام ١٩٣١ الآتي "وقد نفذت الحكومة القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٣٠ الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية وتم إنشاء الكليات المحددة في هذا القانون"[١٧].

وأثناء مناقشة ميزانية وزارة المعارف العمومية لعام ١٩٣٢-١٩٣٣ وجه النائب محمد فريد حسني سؤالاً إلى وزير المعارف عن الإعانات الممنوحة للطلاب، حيث قال: "أن هذه الإعانات التي حددها القانون في يد وزير المعارف من المفترض أنها تمنح لطلاب المدارس الأهلية، ولكن الآن نرى أنها تمنح لطلاب المدارس الحرة أيضاً فكيف هذا؟".

وأجاب الوزير بأنه يوجد قرار رقم (٢٠٧) لعام ١٩٢٨ بشأن لائحة الإعانات مرتبطة بنسبة الدرجات المتحصل عليها الطالب سواء كان الطالب في مدرسة أهلية أو حرة. وقد فضلنا أن يكون النظام مطبق على النوعين من المدارس لأنه يحفز الطلاب على الاستذكار والتفوق دون النظر إلى نوعية التعليم.

ثم في نفس الجلسة استكمل النائب محمد فريد حسني سؤاله إلى وزير المعارف خاص بالمدرسين الأجانب في مدارس المحاسبة والتجارة، وكان نصه: "يوجد عدد قليل من مدارس المحاسبة والتجارة على مستوى القطر المصري ومجموع هذه المدارس يضم عدد (٦٨) مدرساً أجنبياً و(٧٠) مدرساً مصرياً، وإنني أرى أن عدد المدرسين الأجانب كبير بالمقارنة بعدد المدرسين المصريين، فمتى يحل المدرس المصري محل المدرس الأجنبي؟".

وأجاب الوزير بأنه "يوجد شكوى عامة للشركات الأجنبية عن قلة العمالة المصرية لديهم لأنهم يشترطون إجادة اللغة الأجنبية كشرط أساسي للتوظيف لديهم؛ لذلك فضلت الوزارة استقدام مدرسين أجانب لتدريس اللغة مع جعل المدرسين المصريين للدراسة الفنية المتخصصة، كما أن تدريس اللغة الأجنبية عن طريق مدرسين أجانب يضمن للطالب الإتقان التام لها"[١٨].

والواقع أن التعليم التجاري في مصر قد تعرض للإهمال الشديد نظرًا لسيطرة الأجانب في مصر على الأعمال المالية والتجارية، إضافة إلى أن الشركات والمصارف كان لا يؤسسها ولا يديرها ولا يعمل بها سوى الأجانب؛ لذا كانت مدارس التجارة المتوسطة قليلة العدد في مصر(١٩).

وفي أثناء نظر ميزانية وزارة المعارف لعام ١٩٣٣-١٩٣٤ في مجلس الشيوخ أثار الشيخ حسن صبري موضوعاً مهما خاصاً بمجانية التعليم. وكان نص السؤال الآتي "إن مجانية التعليم المحققة الآن في مصر يستفيد منها الغني والفقير في نفس الوقت ولكن من المفترض أن يستفيد منها غير القادر أولاً. فإن الطالب في المدارس العليا يكلف الحكومة (١١٢) جنيهاً سنويًا، ويدفع الطالب منها (٣٠) جنيهاً، والطالب في المدارس الثانوية يكلف الحكومة (٣٥) جنيهاً سنويًا، يدفع منهم الطالب (٢٠) جنيهاً سنويًا، والطالب في الابتدائية يكلف الحكومة (٢٠) جنيه، ويدفع الطالب منهم (٦) جنيه فقط. على ذلك فإن ميزانية الوزارة المقررة بمبلغ (٣,٣٢٣,٩٣٨) يدفع منها الطلبة مبلغ (٥٣٠) ألف جنيه والباقي وقدره (٢,٧٩٣,٩٣٨) تدفعه الدولة. وهذه السياسة ما هي إلا تدعيم للطالب القادر وغير القادر معًا. وهذا غير مقبول فعلى الوزارة أن تفكر في سياسة أخرى تضمن أن يكون الدعم التعليمي موجهاً للطلبة الغير قادرين فقط. كما إنني أطالب بتعيين خبراء أجانب في التدريس لمادتي الإنجليزي والفرنسي لرفع مستوى الطلبة في هاتين المادتين الهامتين".

ورد وزير المعارف بأننا يجب أن نعلم أن مستوى التعليم العالي لدينا وخاصةً في مدارس الهندسة والزراعة والتجارة وصلت إلى مستوى راقي ولا تقل الآن عن المستوى الموجود في أوروبا.

أما بالنسبة للمصاريف فإننا ملتزمون بما جاء في الدستور بأن التعليم الأولي إلزامي وبالمجان لكافة فئات الشعب بلا تمييز(٢٠).

وباستمرار نظر ميزانية وزارة المعارف لنفس العام (٣٣ – ١٩٣٤) وجه الشيخ عبد الرحمن رضا سؤالاً إلى وزير المعارف خاص بميزانية البعثات التعليمية الخارجية، وكان نص السؤال "ميزانية البعثات التعليمية في العام الماضي كانت (٩٧) ألف جنيه لعدد (٢٤٩) طالب، أما هذا العام فقد انخفض المبلغ إلى (٧٩) ألف جنيه لعدد (٢٠٠) طالباً فقط. كما إنني ألاحظ أن الطلاب

الذين يدرسون في الخارج على حسابهم الخاص عندما يعودون لا يجدون مكاناً للتوظيف في مصر، فهل يمكن تحديد عدد المبعوثين إلى الخارج طبقًا لما يتطلبه سوق العمل؟".

وأجاب وزير المعارف بأن الدولة لا شأن لها بالبعثات الخارجية التي تدرس على حسابها الخاص. أما البعثات الخارجية التي ترسلها الحكومة فهم في الأصل موظفون ولكن حاجة العمل إلى تخصص معين يستلزم وجود دارس ذي مؤهل معين للدراسة في الخارج، فتقوم جهة العمل بإرسال أحد من أبنائهما للدراسة بالخارج بدلاً من أن يستجلب خبيراً أجنبياً من الخارج.

أما عن قلة عدد المبعوثين هذا العام فهذا ناتج عماً اتخذته الوزارة من تدقيق شديد في مواصفات ومطالب المبعوثين، آخذة في الاعتبار مطالب المصالح الحكومية كما وضعنا شروطاً ومقاييس لهذه المطالب بحيث نضمن سفر ما نحن في حاجة إليه فقط(٢١).

وقُدم مقترح من الحكومة إلى مجلس النواب لتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي (١) جنيه سنويًا ولمدة (٥٠) عامًا لصالح محفل الشرق الأكبر لإقامة دار لملجأ الأيتام الماسوني لتعليم الأيتام ويكون بمثابة مدرسة متكاملة ابتداء من رياض الأطفال إلى البكالوريا.

وتحدث النائب مصطفى صدقي الدغش في هذا الموضوع وطالب أن لا يقتصر هذا الصرح التعليمي على التعليم فقط، ولكن من الأفضل أن يكون لإيواء التلاميذ الأيتام وإطعامهم وكسوتهم، وإنني أطالب الحكومة بأن يكون لها حق استرداد الأرض وما عليها من منشآت في حالة ثبوت استخدام هذا المنشأ التعليمي لغير هذا الغرض وعلينا أن نراقب ونتابع مثل هذه الأماكن بصورة مستمرة.

ووافق المجلس على مبدأ التأجير على أن يتم مراعاة ملاحظات السيد النائب(٢٢).

وأثناء نظر ميزانية وزارة المعارف لعام ١٩٣٤-١٩٣٥ طالب النائب مصطفى صدقي الدغش بأن يكون التعليم الديني في مصر عاماً وإجباريًا، ذلك لأن مصر بلد إسلامي كبير ويجب أن نلعب دورًا كبيرًا في نشر الثقافة العربية والإسلامية في بلادنا أولاً ثم في كافة دول العالم. كما علينا أن نزيد من إرسال بعثات علمية لنشر الثقافة الإسلامية والعربية خارج مصر.

ورد وزير المعارف بأن الوزارة تعمل على ذلك، ففي العام السابق قمنا بإنشاء فرق جديدة لحفظ القرآن الكريم، فكثر بذلك عدد حفاظ القرآن الكريم. أما عن جعل الدين الإسلامي مادة أساسية في كافة مدارس القطر المصري فسيكون هذا من الصعوبة نظرًا لوجود عدة أنواع من المدارس المختلفة ومنها مدارس خاصة بالأجانب فقط(٢٣).

وتقدم النائب عبده محمود البرتقالي باقتراح تعميم تعليم الدين الإسلامي في جميع مراحل الدراسة الثانوية وجعله إجباري كباقي المواد، وكذلك لفت نظر الجامعة المصرية إلى العناية بدراسة مباحث الدين الإسلامي وأحكامه وإنشاء كرسيين تعليميين بكليتي الآداب والحقوق خاصين بالدراسات الإسلامية. وعرض الاقتراح على لجنة المعارف التي وافقت عليه على أن يتم مخاطبة وزارة المعارف بهذا المقترح لاتخاذ اللازم(٢٤).

وأثناء مناقشة ميزانية وزارة المعارف العمومية لعام ١٩٣٦-١٩٣٧ اعترض النائب محمد قرني على المبلغ المخصص لإعانة الفرقة التمثيلية المسرحية (الفرقة القومية) وقدره (١٥) ألف جنيه، حيث قال: "إن هذا المبلغ لا يتفق مع ما قاله وزير المالية في البيان الذي ألقاه بجلسة ٨ يوليو ١٩٣٦ والذي أكد فيه أن الوزارة ستعمل على تخفيض مصروفات الوزارة. كما أن هذه الفرقة تتكون من (٣٠) فرداً فقط وهي تأخذ هذا المبلغ في حين أن النواب قد اشتكوا إلى وزير المعارف من أن خريجي المعاهد الدينية يطلبون العمل ولو بأجر ضئيل فلا يجدونه وإنني شاهدت بنفسي مسرحية من مسرحيات هذه الفرقة وكانت بعنوان "تاجر البندقية" ولم أخرج منها إلا بحقيقة واحدة وهي أن الربا ممقوت ولا ترضاه الإنسانية، وهذه الحقيقة معروفة دينيًا واجتماعيًا، فما الجديد الذي تقدمه هذه الفرقة؟

هذا المبلغ يمكن أن نعطيه إلى (٣٠٠) عالم من خريجي المعاهد الدينية وسيقومون بإرشاد أهالي القطر كله بهذه الحقيقة، وسوف نجد بعد ستة أشهر عدم وجود أي مرابي أو سارق أو شاهد زور في مصر؛ لذلك فإنني أطالب بحذف الاعتماد المخصص لهذه الفرقة أو تخفيضه.

ورد عليه وكيل وزارة المعارف بأن هذا المبلغ وقدره (١٥) ألف جنيه لا يوجه فقط إلى مرتبات القائمين على الفرقة ولكنه يوجه أيضًا إلى التجهيزات المسرحية والإضاءة والملابس. كما أن الحكومة قد قطعت على نفسها، أنها ستضع التمثيل العربي موضع عنايتها وتشجيعها. ويجب

أن نعلم أنه في عام ١٩٣٠ وأثناء الحكومة الوفدية شكل مجلس النواب لجنة منه ومن كبار رجال الأدب والشعر لبحث الوسائل التي يجب أن تلجأ إليها وزارة المعارف لتشجيع التمثيل العربي ورفع شأنه، توصلت هذه اللجنة إلى أمرين هامين:

١- تشجيع التأليف المسرحي وكذلك الترجمة حتى يرتفع مستوى الرواية المصرية لأنها كانت تؤلف بالعامية وكانت بها كثير من الألفاظ الخارجة مما أفسدت مضمون الرواية، كما أنها كانت تتضمن إيحاءات مبتذلة لإثارة الشهوات.

٢- إنشاء منشآت تعليمية للدراسة الثقافية التمثيلية لتكوين ممثلين صالحين حتى يقوموا بمهمة تثقيف الشعب عن طريق المسرح.

ثم تعاقبت الحكومة بحكومة أخرى التي لم تعطِ الاهتمام الكافي لهذه الفرقة؛ لذلك فسدت الفرقة من جديد لدرجة أنه في عام ١٩٣٤ تم إغلاق جميع مسارح التمثيل نظرًا لانحطاط ذوقها العام ومنافاتها للآداب العامة، فكان لزامًا علينا أن نقوم بإعادة هذا النشاط على أسس سليمة وتحت إشراف الحكومة، فقامت الوزارة بتكوين لجنة من كبار الأساتذة وهم (حافظ عفيفي باشا – شريف صبري باشا – الأستاذ طه حسين – الشيخ مصطفى عبد الرازق – الشاعر خليل مطران – والصحفي خليل ثابت). وقد توصلت هذه اللجنة إلى أنه لابد من تدخل الدولة بنفسها وتنشئ فرقة قومية لهذا الغرض، ولهذا أقرت الحكومة اعتماد مبلغ (١٥) ألف جنيه لتحقيق هذا الغرض.

كما أن من ضمن هذا المبلغ جزء مخصص للبعثات والدراسة للخارج، ويجب أن نعلم أن حكومة العراق قد طلبت من مصر أن تمدها بأساتذة لدعم فرقة التمثيل الموجودة لديهم، مما يدل على أن مصر هي بلد الفن. فبعد كل هذا لا أجد أي مبرر لحذف هذا الاعتماد أو تخفيضه. وتم عرض الاعتماد للتصويت فوافق عليه المجلس بالأغلبية[٢٥].

كما اقترح النائب محمد قرني في نفس الجلسة بأن يوضع كادر مالي ثابت لرؤساء ورئيسات ومعلمي ومعلمات المكاتب العامة بوزارة المعارف العمومية لتكون كالآتي: الرئيس أو الرئيسة من ٦-٧ جنيهات شهريًا، المعلم أو المعلمة من ٤-٦ جنيهات شهريًا، على أن يتم

إعطاء علاوة كل سنتين قدرها ٢٥ قرشًا شهريًا بصفة منتظمة على أن تبدأ العلاوة في أول العام ويجب علينا أن ننظر إلى هؤلاء لأنهم هم قوام العملية التعليمية في مصر.

ورد وزير المعارف بأن الوزارة سوف تقوم بدراسة هذا الاقتراح، وسنقوم بالتنفيذ بما تسمح به الميزانية(٢٦).

وقدم النائب عبده محمود البرتقالي باقتراح خاص بمعهد التربية وكان نص الاقتراح الآتي "معهد التربية حل محل مدرسة المعلمين العليا وقد تخرج من هذه المدرسة عدد غير قليل من الخريجين، فما هو موقف الوزارة من هؤلاء الخريجين؟ وهل يمكن تعيينهم في المدارس التابعة لمجالس المديريات التي انضمت مؤخرًا إلى وزارة المعارف؟ أرجو توضيح ذلك".

ورد الوكيل البرلماني لوزارة المعارف بأن الوزارة وضعت أولوية لتعيين خريجي مدرسة المعلمين العليا ولن يتم الاستغناء عنهم(٢٧).

ويرى الباحث أن نواب مديرية الجيزة قد اهتموا اهتمامًا كبيرًا بقضايا ومشكلات التعليم، فقد طالبوا كثيرًا لإرساء قواعد الأخلاق الحميدة حيث أنهم كرروا مطالبهم بتعميم دراسة الدين الإسلامي. كما أنهم لم يعترضوا على أي زيادة في ميزانية وزارة المعارف العمومية، بل أنهم كانوا ينادون دائمًا بزيادتها لكي تقل نسبة الأمية في البلاد، كما أنهم كانوا يطمحون دائمًا في زيادة عدد البعثات الخارجية بهدف نقل الخبرات العلمية والتقدم العلمي الأوروبي إلى مصر.

الهوامش:

(١) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد الأول، الجلسة الافتتاحية، ١٥ مارس ١٩٢٤، ص٣.

(٢) نفسه، الجلسة العاشرة، ٣٠ مارس ١٩٢٤، ص٩٣.

(٣) نفسه، الجلسة الثامنة عشر، تقرير لجنة المعارف، ١٤ أبريل ١٩٢٤، ص١٩٧.

(٤) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد الأول، الجلسة السادسة والثلاثون، ٣١ مايو ١٩٢٤، ص ص٤١٥-٤٢٢.

(٥) نفسه، الجلسة الخامسة والأربعون، ١٢ يونيو ١٩٢٤، ص ص٥٦٠-٥٦٤.

(٦) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الأول، الجلسة الحادية والعشرون، ٣١ يوليه ١٩٢٦، ص٢٨٥.

(*) "الميردي" وهي تعني أم (١٥٧) المسيح، "ديو" تعني ماري أي العظيمة وهذه المداري قد أسسها الخديوي توفيق في نهاية القرن التاسع عشر لتعليم اليتيمات قبل أن ت تحول إلى مداري العائلات.

(٧) نفسه، الجلسة الخامسة والعشرون، ٤ أغسطس ١٩٢٦، ص٣٤٦.

(٨) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الثاني، مجلد ٢، الجلسة الحادية والأربعون، ٣٠ مارس ١٩٢٧، ص ص٦٦١-٦٦٤.

(٩) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الثاني، مجلد ٣، الجلسة الحادية والثمانون، ٢٢ يونيه ١٩٢٧، ص ص١٥٧٩- ١٥٨١.

(١٠) نفسه، الجلسة السابعة والثمانون، ٢٩ يونيه ١٩٢٧، ص١٦٨٤.

(١١) مجلس النواب: الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الثالث، مجلد ٢، الجلسة الثالثة والثمانون، ٢٥ يونيه ١٩٢٧، ص١٥٦٦.

(١٢) مجلس الشيوخ: دور الانعقاد الخامس، الجلسة الافتتاحية، ١٧ نوفمبر ١٩٢٧، ص٤.

(١٣) نفسه، الجلسة الرابعة، ١٩ ديسمبر ١٩٢٧، ص٤٦.

(١٤) مجلس الشيوخ: دور الانعقاد الخامس، الجلسة الحادية والأربعون، ٩ مايو ١٩٢٨، ص ص٥٨٩-٥٩١.

(١٥) مجلس الشيوخ: مضابط دور الانعقاد السادس، الجلسة الافتتاحية، ١١ يناير ١٩٣٠، ص٤.

(١٦) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد الأول، مجلد ٢، الجلسة السادسة والثلاثون، ٢٨ أبريل ١٩٣٠، ص٨٠٦.

(١٧) مجلس الشيوخ: مضابط دور الانعقاد الثامن، الجلسة الافتتاحية، ١٧ ديسمبر ١٩٣١، ص٥.

(١٨) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد الثاني، مجلد ٢، الجلسة التاسعة والثلاثون، ٤ مايو ١٩٣٢، ص ص٦٥٨-٦٦٠.

(١٩) لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢١١.

(٢٠) مجلس الشيوخ: مضابط دور الانعقاد التاسع، الجلسة الثامنة عشر، ٢٧ مارس ١٩٣٣، ص ص٢٣٧-٢٣٩.

(٢١) نفسه، الجلسة السادسة والعشرون، ١٧ مايو ١٩٣٣، ص٤٢٠.

(٢٢) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد الرابع، مجلد١، الجلسة العاشرة، ٢٢ يناير ١٩٣٤، ص١١٣.

(٢٣) نفسه، الجلسة الحادية والعشرون، ١٢ مارس ١٩٣٤، ص ص٤١٨-٤٢٠.

(٢٤) نفسه، مضابط الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد الأول، مجلد ٢، الجلسة العشرون، ٢٨ يوليه ١٩٣٦، ص٧٣٨.

(٢٥) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد الأول، مجلد ٢، الجلسة السادسة والعشرون، ٨ أغسطس ١٩٣٦، ص ص١٢٦٣-١٢٦٥.

(٢٦) نفسه، الجلسة السادسة والعشرون، ٨ أغسطس ١٩٣٦، ص١٢٦٨.

(٢٧) نفسه، الجلسة السابعة والعشرون، ٩ أغسطس ١٩٣٦، ص١٢٩٣.

قائمة المصادر والمراجع

١. الوثائق المنشورة.

أ- مضابط مجلس النواب (١٩٢٤- ١٩٣٦).

ب-مضابط مجلس الشيوخ (١٩٢٤- ١٩٣٦).

٢. المراجع العربية:

أ- لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.